الكاتب ، ذلك ان الفترة التي اعقبت ايلول ١٩٧٠ كانت اشد الفترات ارهابا وقمعا واضطهادا في تاريخ الاردن وعلى ما يبدو ان اعدام ١٥ مناضلا ، بعد مجازر ايلول ومجازر الاحراش ليس كافيا لاثبات ذلك ، اضافة الى اعتقال الالاف من المواطنين الذين لا ذنب لهم الا كونهم تبرعوا للمقاومة في فترة من الفترات ، ثم حالة الارهاب والاضطهاد التي سادت الاردن طوال سنوات ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ ، كل ذلك يدل على ان النظام كان يستخدم القبضة القوية ، والقوية جدا. اضافة الى ذلك فان حالات العفو الجزئي التي كانت تجري بين فترة واخرى ، كانت بهدف امتصاص النقمة الشعبية ، وبهدف تخفيف عدد المعتقلين الذي وصل حدا فاض عما يمكن ان تستوعبه السجون الاردنية . بالاضافة الى ذلك فانه يجب ربط مجمل ممارسات النظام تجاه المعتقلين بالوضع العربي العام ، وبالوضع العام لحركة المقاومة الفلسطينية ، فالمقاومة الفلسطينية كانت تتمتع بعطف عربي عام ، اضافة الى انها كانت قادرة على الفعل والتأثير ولم تنته ، وليس أدل على ذلك من ان النظام لم يستطع ان ينفذ حكم الاعدام بأبي داوود ورفاقه بالرغم من أنه كان يرغب في ذلك . وناحية اخرى ، ان النظام اتخذ من المعتقلين وسيلة للمساومة وللخروج من عزلته العربية .

اما حالات الشراء والافساد السياسي ، فهذه حالات تواجهها كل الحركات الوطنية ، وان كان بنسب متفاوتة ، والحالات التي ينجح النظام في استقطابها هي الحالات المترددة وغير العميقة في ارتباطها بالقضية الوطنية ، وهي غالبا ما تكون حالات هامشية .

وقبل أن أنهي العرض ، اود ان اشير الى ملاحظة عامة تتعلق باستعمال الكاتب لتعبير حركة المعارضة الوطنية بدلا من الحركة الوطنية او القوى الوطنية . وقد اطلق هذا التعبير على الحركة الوطنية في الاردن في كل مراحلها وحتى وهي كانت تحمل السلاح وتقاتل النظام . ان هذا التعبير لا يعبر حقيقة عن الحالة التي مثلتها الحركة الوطنية في الاردن ، فهي لم تكن حركة معارضة ، اي اتجاه سياسي يعبر عن نفسه من داخل النظام وعبر شرعيته ، بل كانت حركة معادية للنظام تناضل لتغييره بأساليب مختلفة ، وجوازا يمكن اطلاق هذا التعبير على بعض الحالات التي كانت تبرز من داخل النظام وتتخذ مواقف وطنية ضد ممارسات او مواقف معينة يقوم بها النظام ، وهذا التعبير يطلق عليها في هذه الحالات المحددة فقط ، اما ان يطلق تعبير « حركة المعارضة الوطنية » على كل الحركة الوطنية وعلى كل ما مثلته فهذا خطأ، وفيه مسخ للحركة الوطنية في الاردن .

غازي الخليلي

عصام محفوظ ، **دفتر الثقافة العربية الحديثة** ،
(دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٣)

من أصعب الامور التي تواجه الممارسة النقدية، هو القيام بنقد النقد . فمعالجة الاثار النقدية ، تطرح دائما المستوى الايديولوجي — المنطلقات في زاوية من الجدل المباشر ، اي القفز فوق التحليل وصولا الى اعتبار النتائج الجزئية نقاط انطلاق . وعندما يكون النقد تطبيقيا في سمته العامة ، كما في كتاب عصام محفوظ « دفتر الثقافة العربية الحديثة » فان الصعوبة تزداد ، لان المحلل مطالب باستخلاص نقاط المنطلق النظرية من النص التطبيقي عبر وضعه داخل الاطار العام النظري الذي ينتمي اليه الكاتب . والواقع ان هذه الصعوبة تزداد مع البلبلة النظرية التي تواجه الممارسة النقدية . واذا كان محفوظ قد استطاع عبر قيامه بتحليلات عميقة لبعض النصوص والتجارب الشعرية على وجه الخصوص ، ان يتجاوز هذه البلبلة ، فانه سقط في المقدمات النظرية التي صاغها لمقالاته القصيرة في انتقائية واضحة . ليست هذه الانتقائية في آخر تحليل سوى صدى لغياب التحديدات الصارمة عن ممارساتنا العلمية، وخاصة على المستوى النظري . أي ان محفوظ حين يقع في ما يشبه هذه الانتقائية فانه يعبر عن ظاهرة عامة بحاجة الى تحليل خاص ، يستطيع ان يقوم بتصنيف منهجين للممارسات النظرية في الميدان الادبي .